

جزئيات صيغ الأمر التي يدل عليها بلام الأمر ، قال ابن هشام (١) :
وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الأمر حذفت حذفاً في
تحقيقهم : قروا قعد ؛ لأن الأصل لتقم ، ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف
وتبعها حرف المضارعة . ويقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي
بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، ولم يدل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل
إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل . فكونه أمراً أو خبراً خارج
عن مقصوده .

ولسنا نريد أن نعلم التليذ أن الهمزة والنون والتاء والياء — دلت
على التكلم والخطاب والغيبة ، ولكن الذي نريده هو أن هذه الأفعال
بلفظها ووضعها اللغوي فهم منها ما أريد بها .

وفي مثل : اكتب ، بصيغة الطلب — دلت الصيغة بلفظها
ووضعها على أن المخاطب هو المسند إليه ؛ فلا حاجة إلى تقدير الضمير .
قال ابن مضاء :

فإذا قيل : زيد قام ، دل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج
إلى أن يضم شيء ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها (٢) .

وفي مثل قوله : أمرت زيدا بالكتابة فكتب ، لا نقدر ضميراً

(١) المغني عند حديثه عن المعنى في باب اللام المفردة .

(٢) الرد على النجاة ص ١٠٣ .